

كويتيون «بدون» ...

امنحوا الجنسية الآن «للبدون»
عديمي الجنسية



منظمة الصفو
الدولية



يقطن أكثر من مائة ألف من «البدون» في الكويت. ولقد وُلد العديد منهم هناك لعائلات أقامت أجيال عديدة منها في ذلك البلد. بيد إن معظم هؤلاء البدون المقيمين في هذا البلد النفطى الزاخر بالثروات يواجه قيوداً شديدة تحول دون حصولهم على فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم وأشكال الدعم والإعانة التي تقدمها الدولة للمواطنين الكويتيين. وعندما قام البدون بالاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، جوبهوا بالعنف والقمع.

الاحتياجات التعليمية يمكن لعائلات البدون الاستفادة مما يقدمه من دعم.

وفي أبريل/ نيسان 2011، تعهدت الحكومة بتحسين الأوضاع الخاصة بحقوق البدون، ولكنها لم تقرن الأفعال بالأفعال على هذا الصعيد. ويساهم ذلك باستمرار حرمان عشرات آلاف البدون من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، علاوة على إضراره بسمعة الكويت على الساحة الدولية.

ومدفعين باليأس، اضطر بعض البدون في السنوات الأخيرة إلى شراء جوازات سفر أجنبية مزورة بغية تسوية أوضاع إقامتهم في الكويت. ومع ذلك، فلقد أدت عدم قدرتهم على تجديد صلاحية جوازات السفر تلك إلى تعرضهم للمزيد من التهميش والحرمان، مما فاقم من تعقيد أية حلول ممكنة لوضعهم كأشخاص عديمي الجنسية. وفي يوليو/ تموز 2013، كرر رئيس الجهاز المركزي التأكيد على موقف الحكومة القائل بأن بعض البدون يحملون جنسيات بديلة، وأنهم بالتالي غير مؤهلين للحصول على الجنسية الكويتية.

المطالبة بالتمتع بحقوق المواطنة

بالنسبة لجميع البدون القادرين على إثبات إقامتهم في الكويت طوال عدد من السنوات، فينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على الجنسية؛ ويُذكر أن عدد تلك السنوات المشترطة للإقامة تحددها قوانين تركز إلى المعايير الدولية المرعية في هذا المجال.

الغلاف: استخدام خراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع في فض أحد احتجاجات البدون في تيماء الواقعة إلى الغرب من مدينة الكويت بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2011. أعلى اليسار: مظاهرة للبدون في ميدان الحرية بتيماء يوم 6 يناير/ كانون الثاني 2012. نظم المحتجون مسيرة حملوا خلالها علماً للكويت بطول 50 متراً ليرمز إلى ذكرى مرور 50 عاماً على بدء معاناة البدون لنيل الجنسية.

واشتقت كلمة «البدون» من عبارة «بدون جنسية»، وعليه فيُعد هؤلاء البدون «كوييتون بدون...» بالفعل - «بدون ماذا؟» إنهم بدون جنسية، وهم لا يتمتعون أيضاً بكامل الحقوق التي تكفلها المواطنة الكاملة.

وحتى عام 1986، تمتع البدون بوضعية تشبه تلك التي تمتع بها المواطنون الكويتيون. ومع ذلك، فلم يعد البدون قادرين منذ ذلك التاريخ على الاستفادة من الخدمات الحكومية التي يتطلب الحصول عليها وجود «بطاقة الحالة المدنية» (كما تُسمى في الكويت)، وذلك لأن البدون لا يحملون سوى وثائق مؤقتة تحتفظ الدولة بحق تجديدها بناء على سلطتها التقديرية. كما إن آلاف آخرين من البدون لا يحملون أية وثائق البتة، وغالبا ما يُضطرون للاعتماد على الصدقة للبقاء على قيد الحياة.

وتتسم عملية التجنيس بغموضها ودوام تغيير المعايير الناظمة لها؛ وتُسيّر العملية بقيادة هيئة حكومية هي «الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية» (الجهاز المركزي). ويقوم الجهاز المذكور بالاطلاع على القضايا والحالات ويرفع توصيات بشأنها إلى «اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية»، وهي هيئة حكومية تبت في مسألة منح الجنسية من عدمها.

وجراء ما يتعرضون له من تمييز ضدهم، يُضطرون البدون العاملون في القطاع العام إلى القبول بالعمل بشروط أسوأ ولقاء أجور أقل من تلك التي يحصل المواطنون الكويتيون عليها. وغالبا ما يدفع البدون رسوماً أعلى من المواطنين بدل الحصول على الرعاية الطبية نظراً لعدم تمكنهم من الاستفادة من مرافق الدولة في هذا القطاع. ويُضطرون بعض أولياء الأمور من البدون إلى إرسال أطفالهم للاتحاق بمدارس غير مجانية نظراً لحرمانهم من إمكانية الاستفادة من مدارس القطاع العام المتاحة بالمجان للمواطنين، وذلك على الرغم من وجود صندوق ترعاه الدولة لتمويل

يعيش العديد من البدون الآن في الكويت التي وُلدوا وترعرعوا فيها. وقد وُلد بعضهم لأمهات كويتيات ولديهم أقارب من حملة الجنسية الكويتية. وينحدر معظمهم من عائلات سبق وأن استقر المقام بها في الكويت منذ سنين خلت، خصوصاً في الفترة التي سبقت إعلان استقلال الكويت في عام 1961. ولكن وعلى مدار 50 عاماً مضت، فلقد دأبت السلطات الكويتية على حرمان البدون من الحصول على حقوق المواطنة في البلد الذي أبصروا النور فيه ولا يعرفون غيره، حيث تصنفهم السلطات على أنهم إما «غير كوييتين» أو «مواطنين» مجهولي الهوية» وها هي أصبحت تعتبرهم الآن «مقيمين بصورة غير قانونية» على أراضيها.



© Mohammad Al-Salem

«لا يستطيع بعض أصدقائي وأفراد أسرتي استخراج شهادات ميلاد أو زواج أو طلاق؛ فيما لا يُسمح لآخرين بالعمل في القطاع العام أو تملك العقارات، أو الالتحاق بالجامعات».

نواف البدر. في الصورة أعلاه، أمين سر لجنة البدون في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان



© Bedoun Documentation Group

النساء والفتيات

كما هي الحال في أغلب الأحوال بالنسبة للفتيات المهمشة، تُعتبر نساء البدون وفتياتهن من أكثر الفئات استضعافاً وعرضة للتمييز والإساءة. وتوضح ناديا الحسين، إحدى ناشطات البدون ذلك بقولها:

«لا تبادر نساء البدون إلى التعبير فعلاً عما يختلجهن من شعور بالغضب والإحباط حيال هذه الأوضاع... إذ لا تحصل نساء البدون على أية مخصصات في حالات الطلاق... فهم يخبروننا أنه ينبغي لنا أن نسعد بما لدينا.»

وتتابع ناديا قائلة: «فقدت أسرة مكونة من أربع فتيات وصبيين، سوف تؤثر الأسرة دفع الأموال كي تحرس على التحاق الصبيين بالمدرسة، فيما تُضطر فتيات الأسرة إلى التناوب على الالتحاق بالمدرسة كل سنة؛ وبعبارة أخرى، سوف لن يتسنى لكل فتاة من فتيات هذه الأسرة الالتحاق بالمدرسة إلا كل أربع سنوات. وما لم تختر إحداهن الزواج، فسوف تصبح الفتيات ضحايا حبيسات المنازل. (ومع ذلك) فتختار الكثيرات من نساء البدون عدم الزواج أملاً في عدم تكرار الدورة ذاتها مع أطفالهن مستقبلاً.»

«وتعاني النساء من التعرض للعنف، وما من وسائل دعم وعاية طبية أو اجتماعية متاحة لهن. ويتندر أزواجهن بحجة الفقر كمبرر لما يمارسونه من عنف بحقهن... وإذا أصبحن أرامل فلن يحصلن على أي شيء حينها.»

زار الكويت مسألة البدون مع ممثلين عن الحكومة هناك، حيث شملت الزيارة لقاء مع رئيس الوزراء، والتقى أعضاء الوفد أفراداً من البدون.

وقال أحد البدون لأعضاء وفد المنظمة أنه يشعر بالخذلان كونه قد سبق له وأن خدم في الجيش الكويتي، غير أن ذلك لم يشفع له في الحصول على الجنسية. فيما قال آخر أنه قد تم رفض الطلب الذي تقدم به للحصول على الجنسية على الرغم من إبرازه لما يثبت عمل جده مع حكومة ما قبل استقلال الكويت، وخدمة والده في صفوف الجيش في سبعينات القرن الماضي.

ووصف شخص ثالث من البدون نظام التسجيل المعقد والتعسفي الذي يؤثر عليه وعلى أقاربه قائلاً:

«وُلدت في عام 1986 ولدي شهادة ميلاد بإثبات ذلك. ولكنني لا أحمل الجنسية... بل أحمل جواز سفر للبدون. وكذلك هي الحال بالنسبة لأشقائي نظراً لكون والدي قد سبق له الخدمة في الجيش.»

فيما أشار آخر قائلاً:

«يعمل والدي في وزارة الداخلية منذ العام 1970، ولكنه لا يحمل الجنسية الكويتية... ووالدتي هي كويتية ولكن لا يمنحها القانون الحق بمنح الجنسية لأطفالها...»

وينبغي أن يتم تسجيل جميع واقعات الولادة والزواج والوفاة بطريقة واضحة ومتسقة، مما ييسر عملية اتخاذ القرار بشأن البت في وضع الشخص المعني في الكويت. وإن أي فعل يهدف إلى التقيؤ من هذه العملية ينبغي أن يُجابه بعقوبات قاسية.

ويجب أن تكون عملية تقديم طلبات الحصول على الجنسية عملية منصفة وشفافة. ويجب أن يكون البدون الذين تُرفض طلباتهم قادرين على الطعن في القرار من خلال القضاء الكويتي أو من خلال هيئة مستقلة تُمنح صلاحيات قانونية بهذا الخصوص.

ولسوء الحظ، فتهدد أحدث خطط الحكومة الكويتية بهذا الصدد حقوق الإنسان الخاصة بالبدون - حيث يهدف المقترح الذي قُدم بهذا الشأن في عامي 2010 و2011 إلى استحداث نظام ترميز رباعي الألوان تُصنف الجنسية بموجبها إلى فئات أربع.

ويُذكر أن معايير البت في درجات وفئات مختلفة من الجنسية هي معايير غير موضوعية تحددها عوامل من قبيل قدرة صاحب الطلب على «إثبات» أنه قد كان هو شخصياً أو أسلافه مشمولين في الإحصاء السكاني الذي جرى في عام 1965، أو إذا ما سبق له أو لأسلافه الخدمة في سلك الجيش أو الشرطة، أو الإقامة في الكويت.

وفي شهري مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول من عام 2012، ناقش وفد منظمة العفو الدولية الذي

«ثم جاء الربيع العربي في عام 2011. ولم يستغل البدون رياح التغيير بالدعوة إلى ثورة، ولكنهم طالبوا بالحصول على حقوقهم في المواطنة».

أحد ناشطي البدون متحدثاً إلى أعضاء وفد منظمة العفو الدولية في عام 2012



احتجاجات قوبلت بالعنف

احتفلت الكويت في عام 2011 بالذكرى الخمسين لاستقلالها؛ ولكن العام نفسه حمل معه الذكرى الخمسون لمحنة البدون كأشخاص عديمي الجنسية في الكويت وإن كان قانون الجنسية لعام 1959 هو الذي أثار المشاكل القانونية التي تواجه البدون.

ومُحيطين جراء غياب التقدم في تأمين الحصول على حقوقهم الأساسية، شرع ناشطون من البدون في أوائل العام 2011 في تنظيم مظاهرات حصلت معظمها في منطقة تيماء الواقعة غرب مدينة الكويت. ومع مرور الأشهر، تزايد حجم تلك المظاهرات، وقابله زيادة في مستوى قمع السلطات لتلك المظاهرات وانتقامها من المشاركين فيها.

وفي 18 فبراير/ شباط 2011، أُقي القبض على حوالي 120 من المتظاهرين السلميين، فيما احتاج 30 منهم للحصول على علاج طبي؛ إذ عمدت قوات الأمن حينها إلى اللجوء إلى القوة لفض تجمع المشاركين في المظاهرة، فيما وقعت صدامات عنيفة أخرى في 11 مارس/ آذار 2011.

وفي مايو/ أيار 2012، استخدمت قوات الأمن الهراوات والعربات المصفحة لتفريق تجمع من حوالي 200 شخص من المحتجين البدون بالقرب من تيماء. واحتُجز حينها حوالي 15 ناشطاً وصحفيّاً.

وأما الناشطين الكويتيين في مجال حقوق الإنسان من قبيل أعضاء جمعية خط الإنسان، فلقد كانوا شهوداً على الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن وحرصوا على توثيقها وحصرها.

الزهور» التي شهدت قيام المشاركين بتوزيع الزهور على رجال الشرطة، و«جمعة التبرع» التي شهدت تأسيس بنك للدم. وسمحت قوات الأمن

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2011، حضر آلاف الأشخاص مظاهرات نُظمت بشكل متعاقب في أيام الجُمع تحت شعارات من قبيل «جمعة

قصة أحد الناشطين

وقد جرى في نهاية ذلك اليوم إخلاء سبيل 71 محتجزاً بالكفالة، أي جميع المحتجزين الذين جرى ترحيلهم إلى سجن الكويت المركزي في وقت سابق من ذلك اليوم.

حملات تفتيش مفاجئة على البدون وقاموا بضربهم في الشارع. وأضاف الشمري أن الأطباء قد مُنعوا من إصدار تقارير طبية رسمية بالإصابات التي تعرض لها المتظاهرون. مما يجعل من الصعب التقدم بشكاوى بهذا الخصوص؛ كما أضاف زاعماً أن السلطات قد فرضت الأحكام العرفية بشكل سرّي في منطقة تيماء طيلة 14 يوماً.

وأُسندت إلى مساعد الشمري عدة تهم تتضمن اعتباره «صاحب» حملة عبر موقع تويتر، وأنه على صلات بالناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات وجماعات معارضة في الخارج.

شارك مساعد الشمري في مظاهرة نُظمت بتيماء في 13 يناير/ كانون الثاني 2012. وأخير مساعد منظمة العفو الدولية أن العديد من المصلين حضروا صلاة الجمعة ذلك اليوم الذي شهد أيضاً قيام الشرطة بمحاصرة المسجد قبل أن تسمح بمغادرة المصلين الذين يتعهدون بعدم الانضمام إلى المظاهرة.

فرفض حوالي 300 شخص التعهد بذلك، فعمدت الشرطة حينها إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لإجبارهم على التوجه إلى فناء قبل أن ينهالوا عليهم ضرباً بالهراوات، وقاموا باعتقال 59 منهم.

وفي وقت لاحق استدعت الشرطة 12 شخصاً آخرًا بينهم مساعد الشمري وعبد الحكيم الفاضل، وأسندت إليهم تهمة التحريض على الاحتجاج. وجرى نقل الرجلين إلى سجن الكويت المركزي.



بإطفاء سيجارة في عيني... وطلباً مني بعد الاستجواب أن أظل واقفا طيلة ما تبقى من اليوم دون الحصول على ماء. ولقد رفضا السماح لي بالذهاب إلى دورة المياه، وأوعزا لي بأن «اتبول على نفسي».

«وفي 12 مارس/آذار 2010، توجهت إلى مقر أمن الدولة للمطالبة بالحصول على جواز سفري (بعد أن تمت مصادرته في السابق)... فقاموا بوضع غصاة على عيني واقفادوني إلى غرفة التحقيق وهم يركلونني وبصفعونني وبوجهون الشتائم والإهانات لي».

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

وأخبر عدد من أفراد البدون منظمة العفو الدولية أنهم قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي قوات الأمن الكويتية على خلفية الاحتجاجات. وقال بعضهم أنه قد جرى تعذيب أعينهم وتعليقهم من أيديهم وأرجلهم وضربهم بالعصي وصفعهم وإكراههم على «الاعتراف». كما قال عدد منهم أنهم قد احتجزوا في زنازين صغيرة ومكتظة، أو أنه قد جرى إيداعهم في الحبس الانفرادي، أو أنه لم يُسمح لهم باستخدام دورات المياه أو الاغتسال، أو الحصول على الطعام. وباستثناء العمل الذي قامت به جماعات حقوق الإنسان الكويتية، فلا تعلم منظمة العفو الدولية إذا ما تم فتح تحقيقات مستقلة ومحايدة للوقوف على صحة تلك المزاعم من عدمها.

وأما الصحفي بندر الفضلي الذي ينتمي لفئة البدون، فلقد جرى احتجازه في ثماني مناسبات مختلفة منذ العام 2009 لقيامه بانتقاد الحكومة والمشاركة في المظاهرات؛ ويصف الفضلي التعذيب الذي تعرض له أثناء فترتين من فترات احتجازه قائلاً:

«في 10 فبراير/شباط 2010 ... تعرضت للضرب على أيدي شخصين ... قاما بركلي على ساقَيّ وسددا لكمامات لرأسَيّ وقاما بصفعَيّ على وجهي. كما هدداني



المتظاهرين السلميين بالتجمع في مظاهرتين نُظمتا في جمعيتين متتاليتين. ولكن، وفي 7 يناير/كانون الثاني 2012، أعلن وكيل وزارة الداخلية حظر مظاهرات البدون.

فبادرت منظمة العفو الدولية بدعوة السلطات الكويتية ثانية إلى السماح بتنظيم الاحتجاجات السلمية، وتعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دائم لمشكلة البدون.

ومع ذلك، فاستمرت السلطات بين الفينة والأخرى في اللجوء إلى العنف بحق المحتجين. وفي أوائل يوليو/تموز 2012 على سبيل المثال، استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع والضرب من أجل فض إحدى مظاهرات البدون.

ويواجه عشرات البدون محاكمات على خلفية تلك الاحتجاجات. وجرت تبرئة البعض منهم، بيد أن قضاياهم لا زالت تراوح مكانها حتى ساعة كتابة التقرير في يوليو/تموز 2013 بانتظار صدور حكم بيت فيما إذا كان الحظر المفروض دستورياً على مشاركة غير الكويتيين في المظاهرات ينطبق على البدون أم لا. ومن المتوقع أن تصدر المحكمة الدستورية حكمها يوم 18 سبتمبر/أيلول الجاري.



«الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»

المادة 29 من الدستور الكويتي

القانون الدولي والمعايير ذات الصلة

وفقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل اللذين تعهدت الكويت باحترامهما، فلكل طفل الحق في الحصول على جنسية. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وجهت لجنة حقوق الإنسان الكويت إلى ضرورة وقف التمييز ضد فئة البدون، بما في ذلك من خلال القيام بتعديل قانون الجنسية في الكويت.

كما يترتب على الكويت التزام بموجب أحكام اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري يقتضي منها وقف التمييز الممارس ضد البدون، وأن تضمن عدم التمييز في مجال إعمال حقوق الإنسان، وخصوصاً الحق في الحصول على جنسية، وحرية التجمع وتشكيل الجمعيات والتنقل والحركة والحق في الصحة والتعليم والوظائف.

وبوصفها اللجنة التي أنيطت بها مهمة مراقبة تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت الكويت عليها أيضاً، فلقد عبرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بقضايا التعذيب عن قلقها في عام 2011 حيال المعاملة التي يلقيها البدون. وأوصت اللجنة من بين جملة أمور أخرى بأن تبادر الكويت إلى سن تشريع خاص بوفر الحماية للبدون وينص على تبيان الصفة القانونية لهم.

وفي مايو/ أيار 2010، خضع سجل الكويت في مجال حقوق الإنسان للمراجعة ضمن عملية

الحق في التعليم

يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تعهدت الكويت باحترامه حق الجميع في الحصول على التعليم الاساسي والالزامي المجاني.

وبما أن الأطفال المولودين لأمهات كويتيات فقط يحق لهم الحصول على التعليم المجاني، فلا يتمكن معظم أطفال البدون من الاستفادة من التعليم المجاني. ومع ذلك، فُتعتقد أن ما بين 80 إلى 90% من أموال صندوق حكومي أنشئ لتمويل حصول «الأطفال المعوزين» على التعليم تُخصص لمساندة أسر البدون على هذا الصعيد.

وقال أفراد من فئة البدون لمنظمة العفو الدولية أن أطفالهم الملتحقين بالمدارس التي تتقاضى رسوماً يحصلون على تعليم أسوأ من الذي يحصل عليه أقرانهم من الأطفال الكويتيين، وغالباً ما يُطلب من أطفال البدون دفع رسوم إضافية.

وفي عام 2012، دعت لجنة اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري الكويت إلى جعل «التعليم المجاني الإلزامي متاحاً لجميع الأطفال المقيمين على أراضيها، وتوفير التعليم الثانوي وإتاحته بأقصى قدر ممكن».

الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وُجّهت إلى الكويت حينها أسئلة حول البدون، وصدرت توصيات بهدف وضع حد لوضعهم كأشخاص عديمي الجنسية.

ولقد وافقت الحكومة على الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى العثور على حلول إنسانية لما أسمته «المقيمين بصورة غير قانونية»، بما في ذلك منح الجنسية لكل الذين يستوفون الشروط والمعايير النافذة، واتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين الوضع القانوني والاجتماعي «للمقيمين بصورة غير قانونية». ومع ذلك، فلقد رفضت الحكومة ثلاث توصيات، وخصوصاً تلك التي تتعلق بمنح الجنسية لجميع من أصبحوا عديمي الجنسية بفعل أحكام قانون الجنسية لعام 1959.

في الأعلى: الشرطة ترد على احتجاج للبدون في تيماء بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2012.

محطات زمنية

الأجانب نظراً لعدم اعتبار البدون «كأجانب»، ولكن يتم تجاهل الحكم إلى حد بعيد.

1990-91 غزو العراق للكويت. يعيد التدخل العسكري الدولي تنصيب حكام الكويت، بيد أن آلاف البدون الذين فروا من الكويت مُنعوا من العودة إليها. إصدار بطاقات الحالة المدنية في حقبة ما بعد الحرب دون تجديد بطاقات الهوية الخاصة بالعديد من البدون.

1999 مرسوم حكومي يتيح للأشخاص عديمي الجنسية التقدم بطلب الحصول على الجنسية إذا كان بمقدورهم أن يثبتوا أن عائلتهم كانت تعيش في الكويت منذ العام 1965. تجنيس حوالي 6 آلاف شخص.

2000 القانون رقم 20 يتيح تيسير تجنيس الأشخاص المسجلين بموجب إحصاء عام 1965 هم وأولادهم، ولكن على ألا يتجاوز عدد المجنسين 2000 شخص في العام. تم تطبيق القانون جزئياً قبل أن يتم وقف العمل به.

2006 الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تعقد مؤتمراً تاريخياً تناول أوضاع البدون.

2010-11 الحكومة تقترح إيجاد فئات مختلفة لتسجيل البدون.

2011 اكتسبت مظاهرات البدون الزخم لتواجه بقمع متزايد.

الكويتية غير الحكومية «اللجنة الوطنية لحل قضية انعدام الجنسية في الكويت». وبعد أيام، خاطب رئيس الجهاز المركزي الحكومة رسمياً مطالباً إياها بمناهضة عمل الائتلاف المذكور.

وعلى هذا الصعيد، تضيف منظمة العفو الدولية صوتها إلى الأصوات التي تدعو الحكومة إلى التصدي على نحو عاجل لمسألة البدون عديمي الجنسية. وسوف تعتبر منظمة العفو الدولية السلطات الكويتية مسؤولة عن تحقيق الوعود التي أطلقها رئيس الوزراء بحل المشكلة في غضون خمس سنوات. فببساطة، لا يمكن القبول بتعرض أكثر من مائة ألف شخص للمزيد من المعاناة.

1959 حدد قانون الجنسية فئات الجنسية الكويتية وطائفة من المعايير والمحددات

1961 الاستقلال عن بريطانيا

1962 الانتهاء من وضع الدستور، فيما استمر البدو الرحل بدخول الكويت ومغادرتها بكل حرية؛ بينما استقر بعضهم فيها.

1965 الإحصاء السكاني يحدد خط الأساس الذي اعتمده الحكومة لغايات الحصول على الجنسية.

1967 منح حق التصويت لطائفة من المجموعات القبلية.

1980 تعديل على قانون الجنسية يجرّد الكويتيات من حق منح أطفالهن الجنسية حتى في حال عدم قدرة أولئك الأطفال على الحصول على جنسية الوالد.

1981 منح بعض التجمعات القبلية التي استقر بها المقام في الكويت حقوقاً سياسية تخولهم الحق في الإبداء بأصواتهم.

1986 قرار حكومي يجرّد البدون من معظم الحقوق، وخصوصاً الحق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم المجانيين، ويصنفهم «كغير كويتيين».

أواخر الثمانينيات الحكومة تطرد بعض البدون. إحدى المحاكم تنقض تطبيق قانون إقامة

في فبراير/ شباط 2013، قامت «مجموعة 29» وهي إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية التي اتخذت من المادة 29 من الدستور الكويتي اسماً لها كونها المادة التي تنص على سواسية الناس أمام القانون، بتنظيم مؤتمر حول عديمي الجنسية في الكويت، وأصدرت توصيات واضحة موجهة إلى السلطات بهذا الخصوص.

وفي مارس/ آذار، أقر البرلمان (مجلس الأمة) مشروع قانون يمهّد الطريق أمام منح الجنسية لأربعة آلاف شخص، ولو أن الحكومة لم تصادق عليه بعد على ما يبدو.

وفي مايو/ أيار، شكل ائتلاف من المنظمات



حان وقت التغيير

في أكتوبر/ تشرين الأول 2012، قال رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح لمنظمة العفو الدولية أن حكومته بصدد العمل على حل مشكلة البدون في غضون خمس سنوات، مكرراً بذلك تعهدات مشابهة وردت على ألسنة المسؤولين خلال السنتين الماضيتين.

وفي الوقت الذي تم فيه تجنيس المتزوجات من مواطنين كويتيين وأطفالهن، فلم يُحرز تقدم يُذكر بشأن منح الجنسية لأربعة وثلاثين ألف شخص آخر تعهدت الحكومة باعتبارهم مستوفين لشروط الجنسية في عام 2010، ناهيك عن عشرات الآلاف من البدون الآخرين عديمي الجنسية القاطنين في الكويت.

وقال الأكاديمي الكويتي والناشط في مجال حقوق الإنسان غانم النجار لمنظمة العفو الدولية أن «الوعود لا تكفي من أجل حل المشكلة».

ويظهر أن الوضع العام للبدون قد ازداد سوءاً في أعقاب قمع المظاهرات وناشطي البدون، وفي ظل القلاقل السياسية الأخرى غير المرتبطة بمسألة البدون في الكويت.

ومع ذلك، فما انفك الضغط الرامي إلى إحداث التغيير يتنامى ويزداد.



تحركوا الآن - ساعدوا «البدون» على نيل حقوقهم

- وتمكين البدون المقيمين في الكويت من اللجوء إلى المحاكم أو أي شكل من أشكال الهيئات المستقلة التي تُمنح صلاحيات قانونية، وذلك في سبيل الطعن في القرارات التي تصدرها السلطات بهذا الخصوص، وكي يتسنى لهم تقديم ما لديهم من إثباتات بغية الاعتراف بهم كمواطنين كويتيين؛
- وضمان الحق في التجمع السلمي، ووقف اللجوء إلى القوة المفرطة بحق المتظاهرين السلميين، وإسقاط جميع التهم المسندة إلى الذين تتم مقاضاتهم على خلفية مشاركتهم السلمية في المظاهرات ما لم يُصَر إلى اتهامهم بارتكاب جريمة معترف بتوصيفها دولياً ومن ثم محاكمتهم محاكمة عادلة؛
- أرسلوا خطاباتكم إلى أمير الكويت، وناشدوه كي يحرص على أن تتخذ الحكومة الخطوات التالية فوراً:
- التوقف عن الإشارة إلى البدون على أنهم «مقيمون بصورة غير قانونية»، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بمسألة انعدام الجنسية؛
- وتحديد ونشر معايير واضحة للتجنيس قابلة للتحقق والتقييم بشكل موضوعي، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني المحلي والدولي؛
- والبدء في عملية فصل منصفة وشفافة وسريعة للبت في جميع طلبات الحصول على الجنسية قيد النظر، وعلى أن يشمل ذلك طلبات 34 ألف شخص سبق وأن جرى الاعتراف بأهليتهم للحصول على الجنسية؛

في الأعلى: احتجاج ضمن سلسلة من الاحتجاجات التي نُظمت صباحاً بشكل يومي على مدار 10 أيام أمام مبنى مكتب القبول والتسجيل التابع لجامعة الكويت، وذلك للمطالبة بقبول طلاب البدون في الجامعة الحكومية الوحيدة في البلاد. ولقد نُظمت هذا الاحتجاج «مجموعة 29» - إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية - وهي المنظمة التي عقدت مؤتمراً يتناول موضوع انعدام الجنسية في فبراير / شباط 2013. تُطالب العبارات المكتوبة على اللوحات باحترام حقوق البدون.

رقم الوثيقة:
Index: MDE 17/001/2013
Arabic

سبتمبر/أيلول 2013
September 2013
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو
الدولية